لا يزال 345 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد

أكبر أزمة غذاء في التاريخ مستمرة .. مئات الملايين معرضون لخطر الجوع

الأمم المتحدة : 20 مليار دولار الاحتياجات التشغيلية لبرنامج الأغذية العالمي لإيصال المساعدات لجميع المحتاجين

"وكالات" : أعلن مسؤول بارز في الأمم المتحدة، أن المنظمة الدولية اضطرت إلى قطع الغذاء والمدفوعات النقدية والمساعدات لملايين الأشخاص في العديد من البلدان بسبب "أزمة تمويل معوقة أدت إلى انخفاض تبرعاتها بنحو النصف مع ارتفاع معدلات الجوع الحاد إلى مستويات قياسية".

وقال نائب المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي كارل سكاو، إن 38 دولة على الأقل من بين 86 دولة يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي شهدت بالفعل تخفيضات أو تخطط لقطع المساعدات قريبا، بما في ذلك أفغانستان وسوريا واليمن وغرب إفريقيا.

أضاف سكاو أن الاحتياجات التشغيلية لبرنامج الأغذية العالمي تبلغ 20 مليار دولار لإيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين، لكنها تستهدف ما بين 10 و14 مليار دولار، وهو ما تلقته الوكالة في السنوات القليلة الماضية، وفق ما نقلته "أسوشيتد برس".

وتابع سكاو: "ما زلنا نهدف إلى ذلك، لكننا حتى الآن فقط هذا العام حصلنا على حوالي نصف ذلك، حوالي 5 مليارات دولار".

وقال إن الاحتياجات الإنسانية ارتفعت ارتفاعا كبيرا في عامي 2021 و2022 بسبب جائحة "كوفيد19-" والحرب في أوكرانيا وتداعياتها العالمية. و"هذه الاحتياجات تستمر في النمو، وهذه العوامل لا تزال هناك، لكن التمويل آخذ في النضوب. لذلك نحن نتطلع إلى أن يكون عام 2024 أكثر خطورة".

وأفاد سكاو: "لا تزال أكبر أزمة غذاء وتغذية في التاريخ مستمرة. هذا العام، لا يزال 345 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد بينما يتعرض مئات الملايين من الناس لخطر تفاقم الجوع".

أضاف أن الصراع وانعدام الأمن لا يزالان المحركين الرئيسيين للجوع الحاد في جميع أنحاء العالم، إلى جانب تغير المناخ والكوارث المستمرة وتضخم أسعار المواد الغذائية المستمر وضغوط الديون المتزايدة – كل ذلك يحدث أثناء تباطؤ الاقتصاد العالمي.

ويتطلع برنامج الأغذية العالمي إلى تنويع قاعدة تمويله، لكنه حث أيضا الجهات المانحة التقليدية للوكالة على "تكثيف نشاطها ودعمنا خلال هذا الوقت الصعب للغاية".

وعندما سئل عن سبب نضوب التمويل، قال سكاو إن هذا السؤال يجب أن يوجه للمانحين. وقال: "لكن من الواضح أن ميزانيات المساعدات والميزانيات العالمي في الغذاء في سوريا يحصلون بالفعل على حصص بنسبة 50%.

وفي يوليو قطعت الوكالة جميع الحصص الغذائية إلى 2.5 مليون منهم. وفي الأراضي الفلسطينية، خفض برنامج الأغذية العالمي مساعداته النقدية بنسبة 20% في مايو ويونيو.

وخفضت الوكالة عدد الأشخاص الذين يحصلون على المساعدة بنسبة 60% أو 200 ألف شخص.

وقال سكاو إن فجوة التمويل الضخمة في اليمن ستجبر برنامج الأغذية العالمي على قطع المساعدات عن 7 ملايين شخص في أغسطس.

أضاف أنه "في غرب إفريقيا، حيث يتزايد الجوع الحاد، تواجه معظم البلدان تخفيضات كبيرة في الحصص التموينية، ولا سيما أكبر سبع عمليات يقوم بها برنامج الأغذية العالمي: بوركينا فاسو ومالي وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى ونيجيريا والنيجر والكاميرون".

وقال إن قطع المساعدات عن الأشخاص الذين هم فقط في مستوى الجوع أثناء الأزمة للمساعدة في إنقاذ أولئك الذين يتضورون جوعا أو في فئة الجوع الكارثي يعني أن أولئك الذين تم إسقاطهم سوف يدخلون بسرعة في فئتي الطوارئ والكوارث، و"بالتالي سيكون لدينا المزيد الطوارئ الإنسانية أمامنا على الطريق.. من الواضح أن تخفيض الحصص الغذائية ليس هو السبيل للمضي قدما".

وحث زعماء العالم على إعطاء الأولوية للتمويل الإنساني والاستثمار في حلول طويلة الأمد للصراعات والفقر والتنمية والأسباب الجذرية الأخرى للأزمة الحالية.

أكبر أزمة غذاء في التاريخ مستمرة

بعد القيود الهندية .. الإمارات تفرض حظرا مؤقتا 4 أشهر على صادرات الأرز

أعلنت وزارة الاقتصاد الإماراتية، عن وقف تصدير وإعادة تصدير الأرز بشكل مؤقت إلى خارج الدولة لمدة 4 أشهر اعتباراً من أمس الجمعة، الموافق 28 يوليو لعام 2023، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم (120) لسنة 2023.

ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الأرز بعد أن حظرت الهند، أكبر دولة مصدرة، كمية كبيرة من الشحنات، ما زاد الضغوط على أسواق الغذاء العالمية التي تضررت بالفعل بسبب سوء الأحوال الجوية والصراع المتفاقم في أوكرانيا.

تضمن القرار حظر تصدير وإعادة تصدير الأرز الذي يكون منشؤه جمهورية الهند المستورد إلى الدولة بما في ذلك المناطق الحرة بعد تاريخ 20 يوليو لعام 2023، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الإماراتية "وام".

ويُطبق القرار على جميع أصناف الأرز المنضوية تحت رمز النظام المنسق من التعريفة الجمركية الموحدة (1006)، وهي أرز مقشور (أرز بعلاقة الزهري)، وأرز مقشور (أرز أسمر)، وأرز مضروب كلياً أو جزئياً وإن كان ممسوحاً وملمعاً، وأرز مكسر.

وأوضحت الوزارة أن الشركات الراغبة في تصدير أو إعادة تصدير هذه الأصناف من الأرز، يجب أن تتقدم بطلب لوزارة الاقتصاد للحصول على إذن تصدير خارج الدولة، على أن يكون هذا الطلب مؤيداً بكل الوثائق والمستندات التي تساعد على التحقق من البيانات المتعلقة بالشحنة المراد تصديرها من حيث المنشأ وتاريخ المعاملة وأية متطلبات أخرى قد تطلبها الوزارة في هذا الشأن.

ونوهت الوزارة إلى أن الشركات الراغبة في تصدير أو إعادة تصدير أنواع ومنتجات الأرز التي ليس منشأها جمهورية الهند، يجب أن تتقدم بطلب إلى وزارة الاقتصاد من أجل الحصول على إذن تصدير خارج الدولة، على أن يكون هذا الطلب مؤيداً بكل الوثائق والمستندات التي تدعم التحقق من منشأ الشحنة المراد تصديرها خارج الدولة.

وأكدت الوزارة أن إذن تصدير منتجات الأرز الذي ستصدره للشركات يكون صالحاً لمدة 30 يوماً من تاريخ صدوره ويجب تقديمه للإدارة الجمركية المعنية، من أجل استكمال الإجراءات الجمركية لتصدير الشحنة إلى خارج الدولة. وأشارت الوزارة إلى أن هذا القرار قابل للتمديد بشكل تلقائي ما لم يصدر قرار بإلغاء العمل به.

يعتبر الأرز أمراً حيوياً للوجبات الغذائية للمليارات في آسيا وإفريقيا، وسيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الضغوط التضخمية ورفع فواتير الاستيراد للمشترين.

وتهدف القيود التي تفرضها الهند، والتي تنطبق على شحنات الأرز الأبيض غير البسمتي، إلى التحكم في الأسعار المحلية. وتأتي هذه الخطوة مع تصاعد المخاوف بشأن تأثير نمط طقس النينيو على الإمدادات الزراعية، وارتفاع درجات الحرارة في أوروبا، والهجمات الروسية على منشآت التصدير الأوكرانية.

يبدو أن الارتفاع في أسعار الأرز – بالإضافة إلى صعود أسعار القمح والذرة والسلع الزراعية الأخرى التي شوهدت حتى الآن هذا الشهر – سيحفز انتعاشاً في تكاليف الغذاء العالمية بعد فترة طويلة من التراجع. وسجل مؤشر أسعار الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أدنى مستوى له منذ أبريل 2021 في يونيو بعد 5 تراجعات فصلية.

وتؤثر الخطوة الأخيرة التي اتخذتها الهند، بالإضافة إلى القيود السابقة على الأرز المكسور، على 30% إلى 40% من إجمالي الشحنات في البلاد، على الرغم من أن شركة "Nomura Holdings" حذرت من إمكانية تمديد القيود لتشمل فئات أخرى في حالة هطول الأمطار غير المتكافئ وارتفاع التضخم المحلي. وكما هو الحال، يمكن أن تؤثر القواعد على التدفقات إلى الصين وماليزيا والفلبين وإندونيسيا ومجموعة من الدول الأفريقية.

الإمارات تفرض حظرا مؤقتا 4 أشهر على صادرات الأرز

الشهية للمخاطرة في الأسواق المالية زادت بفعل توقعات متزايدة باقتراب نهاية دورة التشديد النقدي

النفط يسجل مكاسب للأسبوع الخامس وسط مؤشرات على شح الإمدادات

النفط يسجل مكاسب للأسبوع الخامس

ارتفعت أسعار النفط في ختام التعاملات جلسة أمس الأول الجمعة، وسجلت مكاسب للأسبوع الخامس على التوالي، وسط تفاؤل بين المستثمرين باستمرار ارتفاع الأسعار بفضل تعافي الطلب وتخفيضات الإمدادات.

وزادت الشهية للمخاطرة في الأسواق المالية بصفة عامة بفعل توقعات متزايدة باقتراب بنوك مركزية كبيرة مثل مجلس الاحتياطي الاتحادي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي من إنهاء دورة التشديد النقدي، وهو ما عزز التوقعات للنمو العالمي والطلب على الطاقة. وارتفع خاما القياس حوالي 5 % هذا الأسبوع مدعومين بتخفيضات الإمدادات التي أعلنها تحالف "أوبك+" في وقت سابق من الشهر الجاري. ويتجه الخامان لتسجيل مكاسب بنسبة 13 % خلال الشهر.

وارتفع مزيج برنت 75 سنتا إلى 84.99 دولار للبرميل عند الإغلاق أمس الجمعة بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 49 سنتا إلى 80.58 دولار للبرميل.

وزادت التوقعات بنمو الطلب أمس الخميس بعدما نما الناتج المحلي الإجمالي الأميركي في الربع الثاني بمعدل 2.4 % وهو ما تجاوز التوقعات ويدعم وجهة نظر جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي القائلة بأن الاقتصاد قادر على تحقيق ما يسمى "الهبوط الهادئ".

مصر: زيادة نسبة المياه وراء تراجع إنتاج الغاز من حقل ظهر

كشف الخبير الدولي في الاستكشافات البترولية، عادل دوبان، أن تراجع إنتاج الغاز من حقل ظهر، والذي يمثل نحو 38.5% من حجم الغاز المنتج في مصر، جاء بسبب مشاكل تقنية، نتيجة محاولة زيادة الإنتاج عن الحد المسموح به فنيًا (جائر)، وفقًا لما كشفت عنه عدة تقارير دولية.

وقال في تصريحات لجريدة "العربي الجديد، اللندنية، أنه "أثناء الإنتاج تكون هناك نسبة من المياه الحامل للغاز، ويعمل مهندسو الخزانات والإنتاج على بقائه في أضيق الحدود، لكن مع زيادة حجم الإنتاج عن مستوى معين، توجد صعوبة في ثبات سطح المياه في مستوى ساكن، وهو ما يعرف بظاهرة (مخروط المياه)، وبالتالي زادت نسبة المياه على حساب حجم الغاز المنتج".

أضاف: "كان يجب الحفاظ على معدل معقول وثابت أثناء الإنتاج للحفاظ على المياه تحت الغاز في مستوى افقي، فكلما زادت نسبة المياه انخفض إنتاج الغاز"، لافتًا إلى أن وصول الآبار لمعدلها الطبيعي من الإنتاج قد يأخذ بعض الوقت، وربما يتم إغلاق بعض الآبار لفترة، حتى يمكن التغلب على المشكلة الحالية.

ونفت الحكومة المصرية صحة الأنباء المتداولة حول وجود مشاكل تقنية بحقل ظهر للغاز الطبيعي تسببت في تراجع الطاقة الإنتاجية للحقل من الغاز الطبيعي، بما يهدد بخروجه من الخدمة، بحسب المركز الاعلامي لمجلس الوزراء.

وكانت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية قد أكدت في بيان صدر الاثنين أن حقل ظهر يعمل بأعلى كفاءة وبكامل طاقته الإنتاجية، وفقاً لأحدث المعايير العالمية، دون وجود أي مشكلات تقنية، مؤكدة أن الحقل بدأ الإنتاج المبكر عام 2017 بمعدلات حوالي 350 مليون قدم غاز مكعبة في اليوم، واستمر في الزيادة تدريجياً كنتيجة لدخول الآبار طور الإنتاج، إذ دخلت 19 بئراً منها في الإنتاج.

وأشارت إلى أن إجمالي استثمارات الحقل بلغت حتى الآن 12 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى 15 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة.

أضافت أن الشركاء في حقل ظهر (إيني الإيطالية وبي البريطانية وروسنفت الروسية ومبادلة الإماراتية وإيجاس المصرية) لا يتوانون عن ضخ الاستثمارات منذ بدء الإنتاج للحفاظ على معدلات الإنتاج للحقل، وجار حالياً حفر البئر العشرين باستثمارات 70 مليون دولار.

وذكرت قاعدة بيانات الطاقة المشتركة "جودي"، أن إنتاج مصر من الغاز تراجع بنسبة 9% على أساس سنوي في أول 5 أشهر من العام الحالي، ليصل إلى نحو 25.6 مليار قدم مكعبة مقابل 28.1 مليار قدم مكعبة في الفترة نفسها من العام 2022.

وعزت مؤسسة "فيتش سوليوشنز" التراجع إلى انخفاض إنتاج حقل ظهر بنحو الثلث عن مستوى 28 مليار قدم مكعبة، وبنسبة 11% عن العام الماضي إلى 2.45 مليار قدم مكعبة يومياً، ووصل حالياً إلى متوسط إنتاج حوالي 2.3 مليار قدم مكعبة، وهو ما أدى إلى انخفاض إجمالي إنتاج البلاد من الغاز.

وتوقعت المؤسسة انخفاض إنتاج الغاز في مصر 4% خلال العام الحالي في ظل المشكلات التي تواجه حقل ظهر نتيجة تسرب المياه، بدلا من توقعاتها سابقًا أن ينمو 1%، بما يخفض الإنتاج لأدنى مستوى في 3 سنوات.

وأفادت مجلة "ميس" المعنية بأخبار الطاقة بهبوط إنتاج الغاز في مصر إلى أدنى مستوى له في 28 شهرًا عند 6.132 مليارات قدم مكعبة يوميًا، في فبراير/شباط الماضي ليصل حالياً إلى 5.8 مليارات قدم مكعبة يوميًا.